ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

إنهيار السعودية؛ لماذا تحاول روسيا وإيران انقاذها؟

ناهض حتر

وضع السعودية هشٌ للغاية؛ في الخلفية العامة، لم تستطع المملكة أن تطوّربنى اقتصادية عميقة، أو نظاماً اجتماعياً قادراً على إعادة توزيع الثروة، حتى بالأسلوب الرعائي القبلي. وهي تخضع لبنى سياسية متخلفة بلا مؤسسية أو انتظام وطني داخلي. وعلى المستوى الثقافي، ما تزال الوهّابية تسيطر على البلاد، وتحدد أفق الأفكار والنقاش، وتخلق الأرضية الملائمة لتأييد التنظيمات التكفيرية الإرهابية، وبالذات، أكثرها إغراء، أي »داعش«.

أدى كل ذلك، ويؤدي إلى منع تشكل هوية وطنية للبلاد التي تعاني من انشقاقات عرضية وطولية؛ فالثروات الخيالية تتراكم لدى أقلية عائلية وقبلية وتجارية، بينما تعاني فئات سعودية واسعة من الفقر والبطالة والتهميش، بصورة لا يمكن تصوّرها في بلد نفطي ثري للغاية. وعلى مستوى آخر، تعاني المملكة من تشقق نسيجها الاجتماعي؛ فالنخب الليبرالية معزولة ويائسة، ولم تخط المملكة خطوة واحدة على طريق تنفيذ برامج تنموية وسياسية لصالح المقهورين من الشيعة والاسماعيليين والزيديين والقبائل البدوية الأقل مكانة، بينما أيقظت حربها على اليمن، الهوية اليمنية لثلاث محافظات سعودية هي نجران وجيزان وعسير.

منذ ١٩٩٠، كان على السعودية أن تلتفت إلى المشكلات الكبرى التي تعترض مسار تطورها، بل ووجودها؛ فخسرت، هكذا بسياسات حمقاء، ٢٥ سنة ثمينة للغاية، جرت، خلالها، تحوّلات عالمية وإقليمية، أدت إلى نشوء اقتصادات كبرى وقوى وديناميات جديدة في العالم، ظلت السعودية في منأى عنها. وفي منطقتنا، راكمت إيران انجازات اقتصادية وعلمية وتقنية وسياسية ودفاعية معترفاً بها. ورغم أن تجربة تركيا الاقتصادية، مشوبة بالانكشاف على الخارج، فقد تمكن الأتراك من تحديث البلاد، اقتصادياً، وتحسين وضعها التنافسي، في حين غرقت السعودية في الجمود الداخلي، والاندفاع نحو الاندماج المالي البالغ الخطورة في المنظومة المالية الرأسمالية.

وقد سمح لها ذلك، بالشراكة مع اليمين الأميركي واللوبي الصهيوني، لتنفيذ خطط تدميرية في المنطقة، وتشكيل جبهة مناهضة لإيران. وهي الجبهة التي خسرت معركتها، من دون أن يكون بحوزتها (الخطة باء .(

وبالنظر إلى هشاشتها البنيوية، استشعرت السعودية، وتستشعر مخاطر جدية ناجمة عن تعمّق ضعفها في مقابل تنامي القوة الإيرانية التي، بغض النظر عن نواياها، تملأ، موضوعياً، الفراغ. ولا يتعلق الأمر بـ »أطماع إيرانية«، بقدر ما يتعلق بالمشكلات الداخلية. وهنا، تصدق نصيحة الرئيس الأميركي، باراك أوباما، المزعجة، للسعوديين والخليجيين، بالاهتمام بحل مشكلاتهم الداخلية، بينما يقترح عليهم الروس، الشروع بإصلاح سياساتهم الخارجية؛ وهو اقتراح أخذ به السعوديون فعلا؛ فمن جهة، يتفاعل مسار المصالحة مع سوريا، ومن المنتظَر أن تتم متابعته في الاجتماع الثلاثي الذي سيعقده وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف مع نظيريه الأميركي، جون كيري، والسعودي، عبدالله الجبير، في الدوحة قريباً.

تقترح روسيا على السعودية حلفين، أحدهما مع سوريا وتركيا والأردن في مواجهة الإرهاب، وآخر، دفاعي، يضم دول الخليج وإيران، لطمأنة الهواجس الخليجية.

طوال ربع القرن الماضي، اتبعت السعودية، سياسات تفتقر إلى العقلانية؛ فهي ساهمت في محاصرة العراق، وعزله، والتهيئة ل، والمساعدة على احتلاله، بدلا من طيّ صفحة حرب الخليج الفارسي الثانية، والمصالحة مع بغداد، ودعمها، وإعادة استيعابها في النظام العربي. بذلك، دمّرت السعودية، بيديها، إحدى ركائز الأمن القومي. وبعد ٢٠٠٣، رفضت السعودية، التعاطي الإيجابي مع التبدلات السياسية في العراق، وناصبته العداء، وموّلت الإرهاب في أنحائه، وشجعت سياسييه السنة على رفض الاندماج في مشروع وطني. وبالخلاصة، لا نستطيع أن نصف السياسة

السعودية نحو العراق، إلا بالحقد والعداء للدولة العراقية، سواء أكانت قومية، سنية، شيعية؛ فالعراق نفسه هو المستهدَف دائماً.

وتعبيراً عن نزوع جنوني بالفعل، كررت السعودية، فعلتها العراقية في سوريا، وعملت كل ما بوسعها، خلال السنوات الخمس الفائتة، على تدمير هذا البلد وقواه، بصورة لا تنمّ عن مشروع سياسي واقعي، بل عن الحقد التدميري الفوضوي. وبالنتيجة، شاء السعوديون أم أبوا، فإنهم أطلقوا النار على أمن المملكة، في الحرب على سوريا.

السعودية تخسر الحرب الباهظة الكلفة في سوريا؛ هذه الحرب التي نزعت عن المملكة، إطار »القداسة« الذي طالما تمتعت به منذ حرب ١٩٧٣؛ فأضحت عرضة لهجمات سياسية واعلامية غير مسبوقة، حطت من مكانة المملكة، وطرحت، مجدداً، النقاش حول شرعية نظامها، وعلاقاتها مع العدو الإسرائيلي، وسيادتها على الحرمين الشريفين.

كذلك، فإن سياسات الرشى والتخريب والتفرقة ونشر الوهابية في اليمن، والسعي المستمر لالحاقه ومنعه من التقدم، فجّر، في النهاية، الجمهورية اليمنية، في وجه الاستعمار السعودي، ولم يعد أمام الرياض للرد على خسارة »حديقتها الخلفية« سوى شن الحرب على الشعب اليمني، وتدمير البلد الفقير، من دون جدوى سياسية.

ارتكبت السعودية، وترتكب، جرائم حرب في اليمن، ما يبدو أنه البديل الحاقد عن الفشل الذي يتعاظم يوماً وراء آخر، ويستنزف المملكة، مالياً وعسكرياً وأخلاقياً، في حرب طويلة لا يستطيع السعوديون، تحمّل نتائجها؛ فليست، هناك، في الأصل، قضية تسوّغ الحرب، وليس لدى السعودية تكوين عسكري قادر على مواصلتها؛ فالجيوش هي إبنة المجتمعات والهويات الوطنية، وليست إبنة المال والسلاح.

السياسة السعودية هي العامل الرئيسي الذي يمنع لبنان من الاستقرار، ويحول دون تفاهم قواه على صيغة لإحياء الحد الأدنى من مشروع الدولة؛ أقله في مجال الإدارة والخدمات العامة.

وفي الأردن ـ الحليف التابع الذي لا يقول للرياض لا أبدا ـ مارست السعودية، وتمارس الإذلال بحق الدولة الأردنية المثقلة بالمديونية واختلالات المالية العامة واللاجئين الخ. وفي تواطؤ مع الفساد الداخلي، اتبعت الرياض نهج تقديم الرشى، بدلاً من دعم خزينة الدولة.

بسبب ثرواتها النفطية الهائلة، ومقدساتها، وثقافتها الوهابية المتجذرة في حواضن اجتماعية واسعة؛ فإن السعودية هي البلد المرشّح لاستقرار القوى التكفيرية الإرهابية. ومع ذلك، ليس للمملكة من بديل سوى التحالف مع التكفيريين الإرهابيين، سواء أفي العراق أم سوريا أم اليمن. وهي ستدفع ثمن التعاون مع التنظيمات الإرهابية، غالياً جداً.

داخليا، ظهر تلافي تطوير المؤسسات السياسية، كدينامو للعمليات الانقلابية في القصر والعائلة؛ انتقال الملك إلى سلمان بن عبدالعزيز، تم كانقلاب على تسوية، وفتح الباب لانقلاب ثان أطاح بجناح وفريق الملك الراحل، عبدالله بن عبدالعزيز، بينما يلوح في الأفق انقلاب ثالث، قد يأتي برجل المرحلة القوي، محمد بن سلمان، ملكاً، على حساب محمد بن نايف.

هذه ملامح أولية للمشهد السعودي الآيل للإنهيار. وهو انهيار طالما كان أمنية للمقهورين والتقدميين في العالم العربي، لكن، من وجهة نظر استراتيجية، ترى روسيا وإيران أن سقوط السعودية، سيكون له نتائج جيوسياسية وخيمة من اندلاع الحروب الأهلية، الطائفية والقبلية والجهوية في المملكة، وتشققها، وولادة دولة تكفيرية ارهابية صريحة على أرضها.

لا تصافح المملكة، اليد الإيرانية الممدودة إليها؛ ولكن موسكو تواصل محاولات مكثفة لجرّ الرياض إلى تسويات إقليمية. وربما تنجح في ذلك، جراء أربعة عوامل هي (١) مصاعب الحرب على اليمن، (٢) التهديد الإرهابي المتصاعد، (٣) الضغوط الأميركية التي لا تأخذ الهواجس السعودية إزاء تنامي القوة الإيرانية، مأخذ التعاطف، (٤) طموحات محمد بن سلمان لتولي العرش، ما يدفعه نحو تبني سياسات تكفل له التأييد الدولي والإقليمي.

اليمن..جمعة اليوم الأسود من وجهة نظر دولية... عاقبة حتمية بالإنتظار

بالرغم من كل الضخ الإعلامي الهائل الذي تستخدمه العائلة الحاكمة في السعودية في حربها على الجيش اليمني وشعبه مصورة أن العدوان الذي تشنه يهدف إلى اعادة الشرعية واحياء العملية السياسية لهذا البلد، إلا أن الحقيقة صدحت وعبر ملايين أحرار العالم الذين يدركون جيدا أن الذنب الوحيد للشعب اليمني هو أنهم رفضوا التدخل غير المحق من قبل السعودية وغيرها في بلادهم لأنهم أرادوا تقرير مصيرهم بأنفسهم، هذا الطلب المحق والمنطقي حرك دولاً في العالم استفادت على مدى أعوام على حساب الشعب اليمني ومن خلال العائلة الحاكمة في السعودية التي قررت اركاع الشعب اليمني من خلال الجرائم التي ترتكب بحقه اليوم. آخر هذه الجرائم جمعة اليوم الأسود التي أودت بحياة ٧٠ شهيدا من المدنيين في مخا جنوب غرب اليمن خلفتها الغارة التي شنتها آلة الحرب السعودية مستهدفة حيا سكنيا يقيم فيه موظفو محطة توليد الكهرباء، وإذا كانت هذه الجريمة التي حصلت يوم الجمعة أدت إلى اطلاق التسمية عليها بيوم الجمعة الأسود، فإن السجل السعودي لم يبق منه صفحة بيضاء بسبب العدوان والجرائم بحق الإنسانية وكرامة الشعوب والتي ترتكب في كل يوم منذ بدءه.

جرائم الحرب السعودية من وجهة نظر دولية

هذه الجريمة الأخيرة كما كل الجرائم التي ارتكبتها العائلة الحاكمة في السعودية بحق اليمنيين هي جرائم حرب ضد الإنسانية وابادة جماعية بحق إن كان من منظور كون السعودية معتدية على شعب مظلوم مسالم، أو من النظرة الدولية باعتبار أن كل هذه الجرائم تطال في واقع الامر المدنيين من قتل شنيع ووحشي للأطفال والمسنين والنساء والرجال، واستهداف للبنى التحتية ومخازن المواد الغذائية والمحروقات والدواء والمستشفيات وغيرها من مقومات الحياة والعيش فيها. فإثر هذه الغارة أصدرت منظمة حقوق الإنسان والتي مقرها نيويورك بيانا اعتبرت فيه أن الجريمة الأخيرة كما سابقاتها هي جريمة حرب أودت بحياة ضحايا من المدنيين في اليمن، وبالتالي يتوجب على الأمم المتحدة الإسراع باجراء تحقيق حول الغارات التي تشنها آلة الحرب السعودية بحق المدنيين.

منظمة الصليب الأحمر أيضا قالت في بيان لها ان على جميع البلدان المشاركة في العدوان على اليمن أن يفرقوا بين الأهداف العسكرية والمدنية ويأتي ذلك بحسب الصليب الأحمر بالإستناد إلى القانون الدولي الإنساني الذي تبنته منظمة حقوق الإنسان، فيما اعتبرت الأمم المتحدة بأن القسم الأكبر من الشهداء منذ بدء العدوان حتى الان بلغ ما يقرب ٣٧٠٠ شهيد حيث يشكل المدنيون القسم الأكبر منهم. فيما تجمع المنظمات العالمية والدولية المعنية بشؤون حقوق الإنسان أن استهداف آلة الحرب السعودية لمقومات الحياة في اليمن من استهداف المدارس والمستشفيات ومخازن المواد الغذائية والدواء والمحروقات هي الجانب الآخر من جوانب جرائم الحرب التي ترتكبها.

عاقبة من ارتكب جرائم حرب فيما مضى

يشهد التاريخ الماضي والحاضر أن جميع من ارتكبوا جرائم حرب بحق شعوبهم وشعوب البلدان الأخرى لاقوا في نهاية المطاف مصير الذل والعقاب، فصدام حسين الذي اعتدى على ايران لما يقرب من ثماني سنوات انتهك فيها كل معايير حقوق الإنسان إلى حربه التي شنها على الكويت فضلا عن الجرائم التي ارتكبها بحق شعبه، كانت نهاية المطاف أن طالته يد العدالة. القذافي ايضا مثال آخر لامثلة الإجرام وانتهاك حقوق الإنسان والذي لاقى آخر المطاف ايضا معاقبة شعبه له، حسني مبارك وبن علي وغيرهم ممن اعتقدوا ان مقادير الحكم التي امسكوا بها ستمكنهم من العلو فوق العدالة، لكن ما لم يعرفوه أن الإرتهان للخارج والعمل وفق منافعهم ومصالحهم على حساب شعوبهم والجوار وارتكاب ما حلا لهم من مجازر وجرائم ضد الإنسانية لتحقيق تلك المنافع هو أمر ليس بدائم والعدالة تمهل ولا تهمل.

واليوم العائلة الحاكمة في السعودية تعمل على قمع الشعب اليمني وشعبها ايضا، وتسكت الحرية اينما صدح صوتها لايقاظهم بهدف تحقيق أجندات خارجية توافقت ومصالحهم، لكن لا شك انه سيأتي اليوم الذي ستنتهي المهلة التي أعطتها العدالة لهم وتنتصر لدماء الشهداء والمظلومين. المحاكم الدولية مطالبة بمعاقبة القادة السعوديين يتوجب على المحاكم الدولية اليوم أكثر من أي وقت مضى متابعة قضية جمعة اليوم الأسود بجدية فضلا عن غيرها من المجازر التي ترتكبها آلة الحرب السعودية الإجرامية، ومعاقبة القادة السعوديين المرتكبين لهذه المجازر ومن يقف ورائهم، والتعامل بحزم مع السعودية ووضع حد

الوقت

بعد حرق عائلة فلسطينية: إسرائيل تدين وتستثمر.. وغدا يوم اخر

جهاد حيدر

حرصت إسرائيل على أن تبدو جريمة حرق عائلة دوابشة، في دوما جنوبي نابلس في الضفة الغربية، كما لو أنها اعتداء فردي شاذ لا علاقة للحكومة به. بل استغلت الحادثة كي تبدو كمن يدين مثل هذه العمليات، رغم ان الجيش ارتكب ما هو أعظم من عملية الحرق هذه، في قطاع غزة، عندما حرق مئات الاطفال بصواريخه، بناء على أوامر مباشرة من قيادته السياسية والعسكرية.

تحت ضغط جريمة حرق عائلة دوابشة، وبشاعتها، سارع مسؤولو الكيان الإسرائيلي إلى اطلاق مواقف تهدف إلى احتواء المفاعيل السلبية التي يمكن أن تترتب على هذه الجريمة، وفي الوقت نفسه استغلالها والتعامل معها على أنها فرصه يمكن من خلالها تحقيق العديد من الانجازات.

هدفت مواقف المسؤولين الإسرائيليين إلى احتواء مفاعيل الحدث خوفا من أن يتحول إلى شرارة لانفجار شعبي واسع، رغما عن ارادة السلطة. مع ذلك، لا تعني الاوصاف الارهابية التي اطلقها نتنياهو ورئيس الكيان رؤوبين ريفلين ووزير الامن موشيه يعلون، على الجريمة، معناها القضائي. بل مجرد ضريبة لفظية كي تمر ساعة الغضب، وغدًا يوم اخر.

جريمة احراق الطفل الرضيع في فلسطين المحتلة

لذلك حتى في ذروة الاحتقان، ومحاولة العدو الاحتواء، لم يبادر المسؤولون الإسرائيليون إلى الاعلان عن خطوات فعلية، تتصل بحماية الفلسطينيين من تكرار مثل هذه الاعتداءات، او فرض وشرعنة اجراءات رادعة في مواجهة اعتداءات المستوطنين. وأكثر من ذلك، لم تجد حكومة نتنياهو نفسها ملزمة بتعديل خطابها السياسي تجاه الاستيطان، بل ذهبت إلى وضع هذه الجريمة في سياق العمليات التي تنفذها فصائل المقاومة الفلسطينية دفاعا عن شعبها ومن اجل تحرير ارضها..

ومن أبرز مصاديق الاحتضان الرسمي للجماعات الاستيطانية، أن نتنياهو نفسه هو من وقف نحو سنتين امام محاولة وسم جماعات القتل الاستيطانية بالارهاب. ومنع طرحها على الحكومة، لأنه يدرك بأن أي اجراء من هذا النوع سيترتب عليه مفاعيل قضائية وامنية، وقد تصل إلى حد تحول هذه الاجراءات إلى عامل رادع للمستوطنين.

في هذا السياق، نجد أن سياسة إسرائيل الاستيطانية بعد جريمة الحرق هي نفسها قبل الجريمة. وموقفها القانوني من جماعات "تدفيع (جباية) الثمن" قبل الجريمة هو نفسه بعد الجريمة. سوى بعض المواقف الظرفية العابرة التي سوف يتم تجاوزها بعد مضي ايام واسابيع.

إلى ذلك، بدت الجريمة كما لو أنها فرصة للحكومة الإسرائيلية كي تظهر تمايزها عن اداء المستوطنين، وتحسّن صورتها في ظل الانتقادات الدولية على سياساتها تجاه الفلسطينيين والاستيطان.

لم يكتف العدو بذلك، بل ذهب نتنياهو إلى حد المقارنة بين اداء "إسرائيل" في ادانة مثل هذه الجرائم، في مقابل الطرف الفلسطيني يطلق على ساحاتهم اسماء المقاومين الذين ينفذون عمليات جهادية ضد الاحتلال ومستوطنيه.

ينبغي الاقرار بحقيقة أن ما جرّأ الجماعات الاستيطانية على ارتكاب الجرائم بحق الفلسطينيين، ليس فقط سياسة الحكومة الإسرائيلية واجهزتها الامنية والقضائية، بل ايضا اداء السلطة الفلسطينية، كونها تملك الكثير من الاوراق الرادعة فعلا للعدو ومن ورائه جماعاته الاستيطانية. هذا فضلا عن أنها تمنع شعبها وفصائل المقاومة من التحرك الجاد الذي يؤدي إلى تدفيع العدو الاثمان المؤلمة، والمشكلة الاكبر أن الحكومة الإسرائيلية، وجميع أجهزتها الامنية يدركون ذلك ويبنون عليه مواقفهم.

اما بالنسبة لموقف رئيس السلطة محمود عباس بأن السلطة "تجهز ملفا حول الجرائم الإسرائيلية، ومن ضمنها جريمة قتل الطفل علي دوابشة، وستتوجه به إلى محكمة الجنايات الدولية". يحق وينبغي علينا أن نسأل:

أولا، أن هذه الجريمة ليست الاولى من نوعها لأجهزة العدو وجماعاته الاستيطانية، والموقف الرسمي الفلسطيني ليس الاول من نوعه. فهل سبق أن بادرت السلطة إلى خطوات جادة في المؤسسات الدولية؟.

ثانيا، ماذا فعلت السلطة عندما ارتكبت إسرائيل جرائم حرب موصوفة وموثقة بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وقتلت وجرحت آلاف الفلسطينيين خلال حرب استمرت ٥١ يوما خلال الصيف الماضي؟.

هل يمكن أن نصدق بأن من لم يقم بطرد إسرائيل من "الفيفا" وتراجع عن ذلك في اللحظة الاخيرة، سيجرؤ على محاكمها في محكمة الجنايات؟ واذا ما فعل ذلك، ألن يكرر سيناريو التراجع عن ذلك واسقاط الدعوى في اللحظة الاخيرة.

الا تدرك السلطة، وهي تدرك ذلك فعلا، أن تهديدا جديا واحدا بوقف التنسيق الامني يردع "إسرائيل" عن الكثير من اعتداءاتها الاستيطانية والامنية.. وما دامت هذه السلطة امتنعت طوال السنوات الماضية عن مثل هذه الخطوة، هل يمكن الركون اليها بأنها المؤهلة للدفاع عن شعبها حتى بوسائلها التسووية (التي تستند إلى اتفاقات التسوية مع إسرائيل.

التخبط التركي والقلق الكردي .. ومنهج تصدير الأزمات

عادل الجبوري

خلال فترة زمنية قصيرة جدًا وفق الحسابات والاعتبارات السياسية اختلطت أوراق السلطة التركية الحاكمة الى حدّ كبير، لتبدأ بصياغة ورسم مشهد جديد ربما يكون مختلفًا عن مشهد الأعوام العشرة الماضية.

الحزب الحاكم، حزب العدالة والتنمية، بدلًا من أن يحصد غالبية مطلقة مثلما كان يأمل زعمائه الكبار، وفي مقدمتهم رجب طيب اردوغان، في الانتخابات البرلمانية الاخيرة، تعرض لانتكاسة خطيرة جعلته عاجزًا عن تشكيل الحكومة لوحده كما فعل سابقا، وعاجزًا عن التفاهم مع خصومه، بعد أن نسف كل الجسور معهم ولم يعد بإمكانه العودة الى اي منهم، ومفاوضات الشهرين الماضيين معهم اثبتت ذلك، وبدلا من ان يكون بمنأى عن استهداف تنظيم داعش الإرهابي، باعتبار ان الحكومة التركية الحالية كانت ومازالت ابرز واهم الداعمين والمساندين لذلك التنظيم، وجه الأخير ضربة لأنقرة حينما نفذ عملية ارهابية في مدينة سروتش الواقعة جنوب شرق البلاد، علما ان الجدل ما زال قائما بشأن حقيقة تلك العملية ومن المستهدف الحقيقي فيها.. هل هو الحزب الحاكم وزعيمه اردوغان، ام ان المستهدف خصومه ومنافسوه؟..

هل حقًا أعلنت أنقرة الحرب على "داعش"؟

اضف الى ذلك فإن جبهة الصراع والمواجهة مع حزب العمال الكردستاني (p.k.k) عادت لتنفتح على مصراعيها بعد هدنة بين الطرفين كان من المؤمل ان تشكل بداية النهاية لاقتتال دموي استمر ما يقارب ثلاثة عقود. وفوق هذا كله فان سلطة انقرة دخلت في مواجهة واسعة النطاق مع اكرادها واكراد العراق وسوريا، وهذه المواجهة الشاملة ستدفع المتطرفين من وجهة نظرها كحزب العمال الكردستاني والمتبنين لنهجه الى استئناف عملياتهم المسلحة ضد المؤسسات الحكومية، لا سيما الأمنية والعسكرية منها، وهذا ما لاحت بوادره خلال الايام القلائل الماضية، وكذلك فإن تلك المواجهة الشاملة ستحرج القريبين منها وتضعهم في موقف لا يحسدون عليه، كما هو الحال بالنسبة للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه رئيس اقليم كردستان مسعود البارزاني.

ولأسباب عديدة سيكون اقليم كردستان عموما، والحزب الديمقراطي الكردستاني على وجه الخصوص، اكثر المتأثرين، ومن بين تلك الأسباب ان اغلب قواعد ومقرات ومعسكرات حزب العمال الكردستاني تقع في أراضي الإقليم، وتحديدا في مدينتي دهوك واربيل، وقصفهما من قبل الجيش التركي يعني إيقاع خسائر بشرية ومادية في صفوف الأكراد العراقيين؛ وهم يتطلعون إلى موقف واضح من البارزاني باعتباره رئيسا للإقليم من جانب، ووزيرا حزبيا كبيرا من جانب آخر، إلا أن هذا أمر صعب جدا، اذ ان معارضته العلنية والصريحة للهجمات التركية على قواعد حزب العمال سيفضي الى هدم كل ما بناه مع انقرة طيلة أعوام طويلة، وفي مقابل ذلك فإن سكوته وصمته سيفتح عليه مزيدا من المشاكل والازمات مع منافسيه في الإقليم، ومع الحركات الكردية المختلفة التي يسعى دوما الى ان يستوعبها تحت مظلته.

وإذا اخذنا بمنطق وفرضية القائلين ان اردوغان تعمّد في هذا الوقت فتح جبهة مع حزب العمال وليس مع داعش، لخلط الأوراق، وبالتالي لخلق اجواء قلق واضطراب لدى الرأي العام التركي، تتيح له استعادة جزء مما فقده، فحينذاك يمكن القول، انه لن يعير اهتماما كبيرا لأي تحفظات او اعتراضات من جانب أكراد العراق، سواء جاءت من البارزاني او من اي طرف آخر، وأكثر من ذلك فإن زعيم حزب العدالة والتنمية الذي لم يعد قادرًا على مغادرة السلطة والانزواء بعيدا عن أضوائها وبهارجها وصخبها، قد يدفع بتنظيم داعش بطريقة او بأخرى الى عمق اقليم كردستان، ليتاح له تصعيد الموقف بدرجة اكبر مع الـ (p.k.k).

يشعر صناع القرار السياسي التركي، بالقلق من "داعش"، كما يشعر به اخرون ممن دعموا وساندوا ومولوا ذلك التنظيم ماليا وعسكريا ومخابراتيا واعلاميا، مثل السعوديين والقطريين، خصوصا بعدما وصلت نيرانه الى داخل حدودهم، او انها على وشك ان تصل.

وهذا القلق يجعلهم يعيشون حالة من الارتباك، الذي يفقدهم الرؤى الاستراتيجية الصحيحة، ناهيك عن خطأ وفداحة الخطوات الانية السريعة التي يقدمون على اتخاذها، والتي غالبا ما تكشف عن تكتيكات عقيمة وبائسة.

فما تؤكده وتشير اليه مجمل القراءات ان تنظيم "داعش" سوف ينقلب على أصدقائه وحلفائه اجلا ام عاجلا، وعموم أدبياته وأطروحاته تكشف عن ذلك، وتركيا ستكون من بين ضحاياه، يضاف الى ذلك حزب العمال الكردستاني، الذي اعتبر ان العدوان التركي الأخير عليه يعد بمثابة نقطة اللاعودة مع انقرة، ويضاف الى ذلك الأحزاب والقوى الرئيسة التركية التي تمثل المكونين الكردي والعلوي، ومعهما اصحاب التوجه اليساري، التي أفصحت عن موقفها الرافض وضع يدها بيد حزب العدالة والتنمية، لاسيما وانه لم يعد الرقم الحاسم والصعب في الخارطة السياسية التركية، ويضاف الى ذلك فشل حزب اردوغان في فرض أجنداته بسوريا، وفشل في الحصول على موطىء قدم حقيقي في العراق بعدما تشتت شمل المحسوبين عليه من قوى وشخصيات سياسية.

حزب اردوغان خسر كثيرا بسبب سياساته الخاطئة، ومازالت خساراته تتوالى، وما دام في السلطة فلن تتوقف مسيرة الخسارات والانتكاسات التركية، وما يمكن ان يصحح الأخطاء ويعدل المسارات، هو ما سوف تفرزه الانتخابات البرلمانية المبكرة التي باتت على ما يبدو خيارا لا مناص منه، في ظل انسداد الأفق السياسي، والتقاطعات الحادة، وانعدام الثقة بين الفرقاء.

ولكن حتى ذلك الحين فإن على الساسة في اقليم كردستان ان ينتظروا ويترقبوا مزيدا من المشاكل والازمات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي ستهب رياحها من خلف الحدود الشمالية. وطبيعي جدا ان يكون الرئيس البارزاني في الواجهة، بل انه منذ اليوم الاول لتفجر الصراع بين انقرة وحزب العمال بات في الواجهة، حينما قال رئيس الوزراء التركي احمد داوود اوغلو ان حكومته لديها تنسيق كامل مع البارزاني بالنسبة لعملياتها ضد حزب العمال في شمال العراق، وهو ما أحرج البارزاني كثيرا ودعاه الى رفض الخيار العسكري بين انقرة و (p.k.k).

قد لا تكون صورة الأزمة التركية الراهنة وتداعياتها قد اكتملت واتضحت، اذ ما زال هناك الكثير امام اردوغان وحزبه، والكثير امام حزب العمال، والكثير امام اصحاب القرار ومواطني الإقليم.